تمهيد إشكالي

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسوله الكريم، وبعد:

هناك إشكالية منهجيّة بَادِية في السَّاحة المعرفية، وهي أنه ما تنامى الحديث حول نسق معرفي ما إلاَّ تفاجأنا بتحوّله -بعدة فترة يسيرة- إلى علم مستقل دون أن يستكمل مقتضياته العلمية وشرائطه المنهجيّة.

وواضح أنَّ هذه الظاهرة لا تقتصر على التداول المعرفي العربي، فقد اعتاد أقوام في الغرب على إضفاء صفة «العلمية» على أبسط الأنساق والنظريات التي لا تستجيب لشروط العلمية، واستسهلوا ذلك حتى صارت كلمة «علم- logie» مذيّلة وواصفة لكثير من الأفكار الجزئية، بل الأساطير أحيانًا[1].

وإذا ما جئنا إلى المعرفة المقاصدية باعتبارها حقلًا إبستمولوجيًّا وجدنا أنَّها كانت موصولة -كما هو معروف- بعلم أصول الفقه، فهي تندرج ضمن مبحث مسالك العلّة، ولم تُدرس بصفتها علمًا مستقلًا إلا في العقود الأخيرة.

(1) ينظر: زمرد فريدة، 2012/1433، الدراسة المصطلحية وعلم الدلالة، مقال منشور بمجلة الدراسات المصطلحية، ع11-12، السنة ص53.

فمنذ أن اكتشفَ النَّاسُ موافقات الشاطبي وإشاداته بهذا المبحث المهمّ تنامت الكتابات المَقاصدية، وكَثُرَ رُوَادُهَا، وَتَنَاغَتْ وُعُودُهَا السَّخِيَّةِ.

غير أنَّ أغلب هذه الكتابات قنعت بالإشادة بجهود «الإمام» في إظهار القول بالمقاصد، وغفلت عمّا يتطلبه النّموذج الإرشادي الجديد، **من نحت المصطلحات، وتحديد الموضوعات، واجتراح المناهج**؛ الأمر الذي أدّى إلى تنامي الخلاف حول هذه النَّظرية، وظهور العديد من المشكلات المعرفية والمنهجيّة.

وجليّ أنَّ تحديد مشكلة المعرفة المقاصدية أو منطق تخلّفها واضطرابها النسبيّ، يرجع أساسًا إلى عجزها عن بلوغ المرحلة التفسيريّة المنطقية.

وهذا -في الحقيقة- وضع طبيعيّ بالنسبة لمسار التقدّم العلمي في أيّ فرع من فروع المعرفة، فكلّما رَاكَمَ العلم مباحثه وقضاياه أظهر من التوترات المعرفية والمشكلات المنهجيّة ما يستعصي على النموذج الإرشادي السائد، الأمر الذي يؤدي إلى دخول العلم في مرحلة الأزمة[1].

لكن الذي جرت عليه عادة التجديد في العلوم أن ينخرط العلماء المُجَدّدون في تقديم إجابات واضحة عن الأسئلة التي يُثيرها ذلك العلم، والوقوف على مواطن التَأزُّم فيه، فتكون إجاباتهم بمثابة «**الاستئناف المنهجي**» لذلك العلم، وتـمهيدًا لبعث نـماذج إرشادية جديدة.

ومعلوم أنَّ العلم إنَّما ينضج ويستوي بكثرة النقد والمساءلة. أمَّا إذا اكتفى بذاته وقَنَعَ بنماذجه الإرشادية القديمة، ولم يُواجه من

(1) ينظـر: تومـاس كـون، بنيـة الثـورات العلميـة، ص 41، مقـالات فـي نظريـة المعرفـة، مجلـة عالـم الفكـر، ع1، 2006، ص176، وفـؤاد أبـو الحطـب، نحـو وجهـة إسـلامية لعلـم النفـس، ص59.

التحديات ما يحمله على مراجعة أنساقه المعرفية وَمُسَلَّمَاته الذَّاتية، فإنَّه -مع مرور الزمن- ينتهي إلى حالة من الخطابات العامة والسَّرديات اللَّفْظِية غير المُبرهنة.

وقد أشار ابن الأزرق إلى أنَّ «تنزيل العلم على مَـجَاري العادات هو تَصْحِيحٌ لذلك العلم وبُرْهَانٌ عليه، إن جرى على استقامةٍ»[1].

والمقصود بالعادات هنا: القوانين العلمية النَّاظمة لأنساقه، والمؤطّرة لمسالكه.

وكما بيّن ابن القاص الشافعي فالنَّاسَ في العلم على ثلاثة منازل[2]:

- من عرف وجه الحقّ، فهو عالـم.

- من عرف الاختلاف ووجوه الاحتمال فهو فقيه.

- من وضح له ذلك حتى نزَّلَ وجوه الاحتمال منازلها ورتّب المُشكلات مراتبها، فهو **حكيم.**

وبحسب هنري مونيو «المعرفة تطرق الباب دائمًا مرتين: بمضمونها وبالعلاقات الفكرية المرتبطة بها. فإذا طرقت الباب مرّة واحدة فإنـها ليست هي»[3].

---

(1) ابـن الأزرق، بدائـع السـلك، ت: علـي النشـار، (العـراق: وزارة الإعـلام، ط1، 1977)، ج1، ص76 وقـارن بالموافقـات ج1، ص49.

(2) ابـن القـاص، نصـرة القوليـن، ت: مـازن الزبيبـي، (دمشـق: دار البيروتـي، 2009)، ص 150.

(3) Henri Moniot ; Didactique de l'Histoire, (Paris: Ed. Nathan 1993), p21. نقـلاً عـن خديجـة واهمـي، محاولـة وضـع نمـوذج ديداكتيـكي في التاريـخ، (الـدار البيضـاء: دار القرويـين، ط1، 2002 م)، ص71.

فلا يذهب عنّا أنَّ الحديث عن أيّ نظرية لا يخلو من مستويين متعاقبتين، هما:

- مستوى بناء النظرية (theory building).
- ومستوى اختبار النظرية (theory testing) في أرض الواقع.

ولن نكون مبالغين إذا ما ادعينا أنَّ «**الأبحاث التعريفية/المدرسية» التي أعقبت موافقات «الشاطبي» لـم تنجح** في التأسيس لنموذج إرشادي جديد لنظرية المقاصد، نـموذجًا يـمنحها الهُويّة المنهجيّة، والمعجم المصطلحيّ الخاص، والميدان المعرفي المُستقل.

ولا يخفى أنَّ معيار «العلمية» في أيّ نسق معرفي يكمن في مدى قدرته على تجاوز عقباته المعرفية، وتخطي مشكلاته الإبستمولوجية، وهذا ما عَنَاهُ الإمام القرافي حينما دعا أرباب المذاهب إلى ضرورة «تَفَقُّد مذاهبهم»[1].

وإنَّ التزايد المستمر للتأليف المقاصدي يُحِيلُنا -بالضرورة- **إلى ارتياد مسالك النقد والمراجعة، وتحسّس مواطن التقويم والمحاورة،** طلبًا **لتعزيز مسالكه الإجرائية، ورَغْبَةً في تقوية الثقة بأدواته المنهجية.**

وكيف نرجو أن يَتَقدَّم علم المقاصد، أو سواه من العلوم الإسلامية دون أن تتضح أسئلته المنهجية الكبرى المتصلة بأصول العلم ونواظمه؟

بل إنَّ الإمام الشاطبي -وهو حاملُ لواء المقاصد ومَالِكُ مملكتها-

(1) يُنظر: القرافي، الفروق، (بيروت: علم الكتب، د،م)، ج2، ص109.

جعل حقًا على مَن نظر في كتابه أن يهتم بتتميم نواقصه، وإقامة أَوَدِه[1]، **إيمانًا منه بأنَّ** «السَّابق وإن كان له حَقُّ الوضع والتأسيس والتأصيل، فللمُتأخر النَّاقد حق التتميم والتكميل»[2].

ومن الطبيعيّ أن يَظْهَر الحَدِيث عن الإشكالات المنهجية في علم المقاصد مُتَأَخِرًا عَن بَحْث مسائل العلم نَفْسِه؛ فهذا هو حال العُلوم كُلِّهَا، حيثُ يتَجِهُ اهتِمَامُ العلماء إلى صناعة المصطلحات وتقرير المسائل، فإذَا ما انحازتْ الموضوعات المعرِفية بعضها إلى بَعْض وتَشَكَّلَتْ الأنْسَاقُ والنَّوَاظِمُ، انْفَسَحَ المجال بعد ذلك لاختبار مبادئ ذلك العلم وفحص قيمته وحصِيلته الموضوعية، فالتَفْكِيرُ الإبستمولوجي -كما يقول «جَانْ بياجِيه»- يُولد دائمًا بسبب أزمات هذا العلم أو ذاك.

وفي المقابل، نجد أنَّ التعاطي الحداثي مع فكرة المقاصد لم يسلم هو الآخر من الفوضى والاختلال، حيث تمّ التعامل مع المقاصد بطريقة قسرية وانتقائية لا تستند لأيّ مرجعية أصيلة، ولا منهجية واضحة.

وهكذا ظَلَّتْ المعرفة المقاصدية مُرتهنة بين اتجاهين:

- اتجاه مدرسي مُكتف بالأنساق الأكسيوماتية للمؤسّسين الأوائل.

---

(1) الشاطبي، الموافقات، ج1، ص13. ويضيف في الاعتصام: «فالإنسان -وإن زعم في الأمر أنه أدركه وقتله علمًا- لا يأتي عليه الزمان إلا وقد عقل فيه ما لم يكن عقل، وأدرك من علمه ما لم يكن أدرك قبل ذلك، كل أحد يشاهد ذلك من نفسه عيانًا، ولا يختص ذلك عنده بمعلوم دون معلوم، ولا بذات دون صفة، ولا فعل دون حكم». الاعتصام، ت: الشقير وآخرين، (الرياض: دار ابن الجوزي، 2008)، ص3، ص283.

(2) الجويني، البرهان في أصول الفقه، ت: صلاح عويضة، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997)، ج2، ص177.

- واتجاه حداثي مُتَفَلِّت من أيّ التزامات مرجعية.

وعلى كُلٍّ، فإنَّ الدراسات المقاصدية إذا ما أرادت أن تتجاوز هذين المأزقين فعليها أن تتحلّى -كما فعل الشاطبي من قبلُ- بالروح الإبستمولوجية التي تضمن لها الانتقال الواعي من مستوى الوصف والتأريخ (السرد) إلى مستوى المُساءلة الواعية والتأصيل اليقظ.

ومن أجل ذلك حرصنا في هذا البحث على مُساءلة الخطابات المقاصدية المعاصرة مساءلة إبستيميّة؛ بغية ترسّم حدودها، واختبار قدراتها، وتطوير موضوعاتها.

وليس القصد من هذه الدراسة المختصرة استيفاء النَّظر في مشكلات المقاصد ومنعطفاتها، واستقصاء البحث عن أسئلتها وشواغلها، فهذا إِعْضَالٌ لا يبوءُ بحمله إلا لفيف من الباحثين، وإنَّما هي جمل تجري مجرى الأساس والتوطئة رُمت من خلالها التنبيه إلى بعض المستويات الإشكالية في الدرس المقاصدي المعاصر، اعتمادًا على المراحل الطبيعية لتشكّل العلوم والأنساق المعرفية؛ ابتداء بالمصطلح، ومرورًا بالنَّسق، وانتهاء بالمنهج.

وهي في النهاية وجهات نظر غير مُلزمة ولا مُتعيّنة، وأنَّى لها أن تكون كذلك، والبحث في المقاصد يتسم بالنسبية والتاريخيّة، الأمر الذي يجعل الضبط المنهجي في دراستها والخروج بتعميمات بصددها أمر أكثر صعوبة إذا ما قُورنت بدراسة القضايا الأصولية أو الفقهية.

ولا ينبغي أن يُفهم من التساؤل المُثبت في العنوان «متى تصبح

المقاصد علمًا؟»[1] الانتقاص من المعرفة المقاصديّة، ولا الحطّ من جهود أصحابها؛ لأنَّ طرح «سؤالات العِلمية» مسلك سابل معروف في سائر الحقول المعرفية التي تشهد أزمات منهجية، على غرار: علم الاجتماع، علم السياسة، علم الاقتصاد الإسلامي، وعلم الفلسفة.

فالغَـرَضُ المقصود من هذه الدراسة هو محاولة بثّ الوعي بالانقطاعات والتحكّمات الداخلية في الخطاب المقاصدي، والاحتراز من الفراغات والبَيَاضَات التي راكمتها الدراسات المُتكاثرة في البحوث المقاصدية طيلة عقود من الزمن، كُلُّ ذلك تـمهيدًا لإظهار إمكاناتها النَّظرية وقدراتها التفسيرية.

(1) سؤال «كيف تكون الفلسفة علمًا» طرحه ديكارت، ثم إيمانويل كانت من بعده، فأجاب الأول في التأملات، وأجاب الثاني في ثلاثيته النقدية.